

الجامعات الخاصة في الجزائر الواقع والمستقبل

Private Universities in Algeria, Reality and Future

د. يحي دريس، أستاذ

محاضر-أ - جامعة

العربي التبسي- تبسة

dddyahia@yahoo.fr

Abstract: This study attempts to highlight the reality of private universities in Algeria, It also seeks to shed light on the prospects for the future of private universities and how to develop them. This is through exposure to the following axes: - The legal aspect of private universities in Algeria; - The reality of private universities in Algeria; - The future of private universities. Key words: Private University, Higher Education, Algeria, Finance, Scientific Research.	ملخص: تحاول هذه الدراسة إبراز واقع الجامعات الخاصة في الجزائر، كما تسعى إلى تسليط الضوء على المآلات المتوقعة لمستقبل الجامعات الخاصة وكيفية تطويرها، وهذا من خلال التعرض للمحاور التالية: - التأصيل القانوني للجامعات الخاصة في الجزائر؛ - واقع الجامعات الخاصة في الجزائر؛ - التطورات المتوقعة لمستقبل الجامعات الخاصة وكيفية الاستفادة من إيجابياتها وتجنبت مضارها على التعليم والبحث العلمي. الكلمات المفتاحية: الجامعة الخاصة، التعليم العالي، الجزائر، التمويل، البحث العلمي.
--	---

■ مقدمة

بنت الجزائر نظامها التعليمي على مبدأ "مجانبة التعليم" وقد سعت جاهدة لتطبيق هذا المبدأ على جميع الأطوار التعليمية من الابتدائي إلى الطور الجامعي، وهو مبدأ بموجبه يتحصل المتعلمين على تعليم طوال فترة دراستهم دون دفع أي رسم



عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول:

تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

أو تكاليف مقابل هذه الخدمة التي تمنحها الدولة للجميع ودون استثناء، وقد كان هذا النظام منسجما تماما مع توجه الدولة في السابق اقتصاديا وسياسيا، الذي كان توجهها اشتراكيا واجتماعيا بامتياز، كما أنه استطاع تحقيق الكثير من الأهداف خاصة في جانب تعميم التعليم، وتوفير لجميع فئات الشعب وشرائه.

إلا أن هذا النظام التعليمي لم يعد ينسجم خاصة مع قطاع التعليم العالي الذي يضم حاليا عدد من المؤسسات الجامعية يفوق 90 مؤسسة تغطي كافة مناطق البلاد، يزاول فيها حاليًا أكثر من 1 مليون و500 ألف طالب دراستهم.

كما لم يعد ينسجم مع التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي الحالي الذي توجه نحو اقتصاد السوق الذي يسمح بالتنافس وتحقيق الربح، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ازدياد العبء والإنفاق على التعليم العالي.

وتفكر الدولة اليوم في فتح القطاع الخاص على مؤسسات التعليم العالي ليس من خلال إبرام الاتفاقيات والشراكات كما جرت عليه العادة ولكن من أجل القيام بمهام التعليم والتكوين التي كانت حصرا للدولة، فأنشأت قانون يوضح كيف يمكن للخواص إنشاء معاهد ومؤسسات تعليم عال بالجزائر، وأيا كان الجدل القائم حاليا حول أهمية إنشاء هذا النوع المؤسسات الجامعية الخاصة وأيا كانت المخاوف المطروحة حول هذا الموضوع الذي طرح في الكثير من الدول فتقدمت فيه البعض وتأخرت الأخرى، إلا أننا نرى أن اعتماده ولو جزئيا في الجزائر أمر يحتاج للتطبيق ثم التقييم.

وتأتي هذي الورقة من أجل محاولة معرفة واقع المؤسسات التعليمية الجامعية الخاصة في الجزائر، وكذا مستقبل هذه الجامعات، واتجابتها للشروط المفروضة



على تأسيس هذا النوع من المؤسسات التي وجب عليها الموائمة بين عنصرين يبدو أنهما متناقضين: الأهداف النبيلة للعملية التعليمية، والأهداف المصلحية للعملية الربحية التي تسعى لها هذه المؤسسات الخاصة.

■ إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول تساؤل رئيسي فحواه: ما هو واقع الجامعات الخاصة في الجزائر وما هو مستقبلها؟

■ أهداف البحث

يهدف هذا البحث لإلقاء الضوء على موضوع غاية في الأهمية والحدثة، يتعلق بقطاع جد حساس ألا وهو قطاع التعليم العالي، حيث نهدف من خلال هذا المقال إلى:

- تقصي واقع المؤسسات الجامعية الخاصة في الجزائر.
- معرفة طريقة عملها وشروط الممارسة.
- محاولة التطلع إلى مستقبلها.

■ منهجية البحث

محاولة منا لتغطية ودراسة موضوع الجامعات الخاصة في الجزائر سنكتفي باعتماد المنهج الوصفي الذي يسمح لنا بمسح جميع عناصر المجتمع المستهدف ودراسته بشكل وصفي تحليلي للوصول لغايات البحث.

أولاً: الشروط القانونية لإنشاء الجامعات الخاصة في الجزائر

يتطلب انشاء جامعة خاصة بالجزائر توفير شروط قانونية حتى تتمكن من مزاوله نشاطها بصفة عادية واعتماد مخرجاتها، كمخرجات تعليم عال معترف به، سواء تعلق الأمر بشهادة الليسانس أو الماستر. ومن أهم هذه الشروط الحصول على رخصة إنشاء مؤسسة خاصة، وتتم هذه الرخصة على مرحلتين:

- **رخصة مؤقتة:** وهي رخصة غير دائمة يتم الحصول عليها انطلاقا من تقرير تقييمي للجوانب البيداغوجية والإدارية الخاصة بعملية التكوين تعده لجنة وزارية متخصصة.

- **رخصة نهائية:** بعد الانتهاء من طور تكويني كامل تقوم هيئة معنية بالمراقبة، بإعداد تقرير تقييمي يبين مدى التزام المؤسسة الخاصة بشروط التكوين البيداغوجية وكذا الجوانب الإدارية لتم منح رخصة الانشاء النهائية إذا كان هذا التقرير في صالح المؤسسة.

وتسمح الرخصة بإنشاء أحد النوعين من مؤسسات التعليم العالي: جامعة خاصة؛ إذا احتوت على تكوينات متعددة التخصصات، كما تسمح بإنشاء مدرسة خاصة أو معهد؛ إذا احتوى التعليم على تكوين متخصص.¹

1- هياكل الجامعة الخاصة

تحتوي الجامعة الخاصة بالجزائر على هياكل إدارية وبيداغوجية شأنها شأن الجامعات العمومية، حيث ينص القانون على ضرورة احتواء الجامعة الخاصة على هياكل بيداغوجية ومرافق يمكن لها أن تتكفل بمعالجة احتياجات الطلبة في الجوانب الخاصة بالتعليم والبحث والتربصات المطلوبة ضمن متطلبات

نيل الشهادة. والتكفل باحتياجات الأساتذة من مكاتب وفضاءات مطالعة وإعلام الي وغيرها.

من جهة أخرى يمكن للجامعة الخاصة أيضا التكفل بإيواء الطلبة وإطعامهم وتوفير وسائل النقل وكل الخدمات التي يمكن أن تساعد في تسهيل عملية التكوين.

2-تكلفة الانشاء وتمويل الجامعة الخاصة

يخضع إنشاء أي جامعة خاصة بالجزائر لإثبات رأسمال اجتماعي يساوي على الأقل نفس رأسمال المطلوب عند إنشاء شركة مساهمة إن وجد، كما يشترط امتلاك المؤسسة الخاصة لشهادة كفالة بنكية بقيمة 15 بالمائة من تكلفة دراسة الطلبة وتكاليف نشاط التعليم.

كما يجب على الجامعة الخاصة المنشأة توفير طاقم من الأساتذة أصحاب الشهادة، وفق عقد يدوم على الأقل لمدة سنة كاملة يلتزم من خلالها الأساتذة بضمان التدريس دون انقطاع خلال هذه المدة، بمعدل أستاذ لكل 25 طالب في حال التخصصات التقنية، وبمعدل أستاذ لكل 30 طالب في باقي التخصصات، أما مقاييس المساحة فيكلف طالب واحد للمؤسسة الخاصة توفير 01 م² للمدرجات، و 1.5 م² لقاءات الأعمال الموجهة، أما المخابر فتكلف المؤسسة الخاصة 2.5 م² لكل طالب.

جدول يوضح شروط الهياكل في الجامعة الخاصة

الهياكل	م ² لكل طالب	40 بالمائة مساحة مرور ودواة مياه	المجموع م ² لكل طالب
---------	-------------------------	----------------------------------	---------------------------------



عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول:

تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

2.10	0.6	1.5	قاعات التدريس والاعمال الموجهة
1.6	0.6	1	مدرجات
3.5	1	2.5	مخابر، أعمال تطبيقية
3.5	1	2.5	قاعات الاعلام الالي
4.2	1.2	3	قاعات الرسم والهندسة
7	2	5	بهو التكنولوجيا، ميكانيك وهندسة
2.10	0.6	1.5	قاعة الاستماع
2.8	0.8	2	قاعة المطالعة
4.5 م ² لكل 1000 كتاب			قاعة تخزين الكتب
2.8	0.8	2	قاعة الانترنت
12م ²			مكاتب إدارية
6م ²			مكاتب الأساتذة

ثانيا: واقع الجامعات الخاصة في الجزائر

فتحت الجزائر الباب للترخيص لإنشاء جامعات خاصة للتكوين العالي، بعد الاستجابة لدفتر شروط وأحكام ينظم عمل الجامعات، وآجال إيداع الملف لدى الوزارة الوصية، وتحديد التخصصات التي يُسمح لتلك الجامعات بتدريسها والتكوين فيها التي استتنت تخصص العلوم الطبية.

وقد أبدى عدد من المستثمرين رغبتهم في ولوج هذا المجال الجديد من مجالات الاستثمار، حيث قدموا عروضهم للجنة التقنية التابعة للوزارة الوصية، وقد لاق ثلاث جامعات خاصة القبول وتم فتح هذه المؤسسات الجامعية التابعة لهؤلاء المستثمرين.

1- المؤسسة الخاصة: معهد الإلكترونيك والميكانيك



يتبع هذا المعهد ميدان وفرع العلوم والتكنولوجيا وهو متخصص للتكوين في مجال الالكترونيات والميكانيك، ويهدف لإعداد مهندسين وتقنيين للاستجابة لسوق تركيب السيارات في الجزائر، لذلك فهو يركز في فرع التكوين على ميكانيك السيارات.²

1-1-التسجيل في المعهد

يفتح المعهد مجال التسجيل للمتحصّلين على شهادة البكالوريا في التخصصات التالية حيث أن التسجيل وطني:

- رياضيات؛
- تقني رياضي؛
- علوم تجريبية.

1-2-شروط القبول

يقبل الطلبة الراغبين في الالتحاق بالمعهد وفق الترتيب والشروط البيداغوجية حيث يتم الترتيب على أساس المعدل الذي يتم تحصيله في امتحان البكالوريا.

2-مدرسة إدارة الأعمال حيدرة

يتخصص معهد إدارة الأعمال كأحد معاهد التعليم العالي الخاص في التكوين بمجال التسيير وإدارة المؤسسات، حيث ينتمي لميدان التكوين التابع للعلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، وبالتالي فالمدرسة تكون التخصصات التالية:

- علوم التسيير: تخصص إدارة الأعمال؛
- علوم مالية: تخصص مالية إسلامية؛
- علوم تجارية: تخصص اقتصاد دولي، تسويق؛
- علوم مالية ومحاسبة: تخصص محاسبة، مراقبة وتدقيق.³

2-1- التسجيل في المعهد

يفتح المعهد مجال التسجيل للمتحصّلين على شهادة البكالوريا في التخصصات التالية حيث أن التسجيل وطني:

- تسيير واقتصاد؛
- رياضيات؛
- تقني رياضي؛
- علوم تجريبية.

2-2- شروط القبول

للقبول في هذه المدرسة الخاصة على فإنه يتم على أساس الترتيب ووفق الشروط البيداغوجية الإضافية، فيتم الترتيب على أساس المعدل العام المحصل عليه في امتحان البكالوريا.

3- معهد التكوين في التأمينات والتسيير

وهو معهد خاص من معاهد التكوين في قطاع التعليم العالي يتخصص في مجال التأمينات والنوعية، يفتح أبوابه بالأساس للمتحصّلين على شهادة البكالوريا، وأيضا المتحصّلين على البكالوريا زائد أربع، خمسة. ويكون المعهد



في ميدان العلوم الاقتصادية، والتسيير والعلوم التجارية في تخصصين أساسيين:

- علوم تجارية: تخصص العملية التجارية، تموين.
- علوم مالية: تخصص تأمينات.

3-1- التسجيل في المدرسة

للالتحاق بالمعهد يجب أن تكون متحصل على البكالوريا في الشعب التالية:

- تسيير واقتصاد؛
- رياضيات؛
- تقني رياضي؛
- علوم تجريبية.

3-2- شروط القبول

أساس الترتيب في المعهد، والشروط البيداغوجية الإضافية تتم الترتيب بناء على المعدل العام المحصل عليه في امتحان البكالوريا.⁴

ثالثا: مستقبل الجامعات الخاصة في الجزائر

لا يزال الغموض وعدم الوضوح يلف مصير الجامعات الخاصة والتعليم العالي الخاص بالجزائر خاصة من ناحية الآثار التعليمية والاجتماعية، في ظل طغيان التعليم العمومي المجاني الذي امتد لعقود طويلة من الزمن.

من هنا يمكننا، وبناءا على الكثير من المواقف التي عبر عليها مختلف التنظيمات والنقابات من ناحية وبالاتماد أيضا على عدد من الدراسات التي عرضت تجارب لدول كثيرة في مجال خوصصة قطاع التعليم العالي وفتح المجال للاستثمار في مجال الجامعات الخاصة، يمكن ذكر عدد من الآثار المتوقع للجامعات الخاصة بالجزائر.

1- الآثار الإيجابية

من المؤكد أن وجود الجامعات الخاصة في الجزائر والاستثمار فيها يمكن أن تكون له العديد من الآثار الإيجابية سواء على هياكل المؤسسات الجامعية أو على طبيعة التكوين والبحث العلمي فيها، ناهيك على نوعية المخرجات المتوقعة.

1-1- تمويل خاص

إن أهم إيجابية يمكن ملاحظتها بالجامعة الخاصة هي الاعتماد على التمويل الخاص المتأتي بداية من صاحب المشروع ومالك الجامعة أو ملاكها ثم من مساهمة الطلبة وباقي المداخل الأخرى اللاحقة وبالتالي فهي أقل عبئ بالنسبة للدولة، من ناحية الانفاق، بل هي مدرة للدخل باعتبارها من نواحي كثيرا مؤسسة ذات نشاط اقتصادي ربحي.

1-2- الاستقطاب والتجهيز

تطوير قطاع الجامعات الخاصة يجعله ساحة للمنافسة الأمر الذي ينعكس إيجابا على نوعية الاستقطاب والتجهيز الذي يجعل كل جامعة تسعى



لجذب أكبر قدر ممكن من الطلبة من خلال استقطاب الكفاءات وتوفير التجهيزات الامر الذي قد يرفع كثيرا من مستوى التحصيل ونوعية المخرجات والشهادات العلمية.

1-3- مناصب شغل مضمونة

عادة ما تقتزن المعاهد والجامعات الخاصة بمؤسسات صناعية وإنتاجية وحتى خدمية تسعى لتكوين مخرجات تعليمية تتواءم ونشاطها الاقتصادي مما يتيح من جهة توفير كفاءات علمية وتقنية بمستوى عال، ومن جهة أخرى تخريج طلاب جامعيين بشهادات جامعية نوعية وبمناصب عمل موجهة للإنتاج والمساهمة بشكل مباشر وفوري في النسيج الاقتصادي.

1-4- دافعية أكبر

حقوق التسجيل العالية التي تتطلبها عملية التسجيل بالجامعات الخاصة تجعل من الطلبة المتوجهين لها يبحثون على تحصيل أكبر ونوعية أعلى، مدفوعين بالتكلفة التي ترتب عليهم تحملها وبالتالي فإن المقابل المرضي لهم هو الشهادة العلمية المرموقة والتحصيل العال.

2- الآثار السلبية

تبرر الجزائر تردها للانفتاح على القطاع الخاص في مجال التعليم العالي والبحث العلمي إلى مخاوفها التي تراها مشروعة حول الآثار السلبية المتوقعة على مستقبل هذا النوع من الجامعات الخاصة.

2-1- تشكيك في جودة التعليم

تزايد المخاوف بسبب انتشار الجامعات والمعاهد الخاصة مع الوقت نظرا لتشكيك الكثيرين من جودة التكوين ويرون أن المبالغ الكبيرة التي يدفعها الطلاب للالتحاق بهذه المعاهد قد تجعل حصولهم على الشهادات العلمية مسألة وقت لا أكثر، دون النظر في نوعية التكوين، على الاعتبار أن مبلغ التسجيل يتضمن لا محال الحصول على الشهادة.

2-2- تفضيل المردود المالي

على اعتبار الجامعات الخاصة مؤسسات استثمارية واقتصادية بامتياز بأن الخشية تكون من تفضيل الهدف المادي والمردود المالي على الأهداف الأساسية للتعليم، مما قد يجعل الاهتمام بالاستثمار في بعض لواحق التعليم مثل الإقامة والاطعام والنقل والترفيه والرحلات... الخ، ذات المردود المالي العالي، أهم بكثير من الاهتمام بالتحصيل العلمي والتكوين الأكاديمي.

2-3- إشكالية التعثر

يطرح مشكل تعثر الجامعات الخاصة أو إفلاسها الكثير من التساؤلات عن المصير الذي قد يلقاه طلبة هذي الجامعات والأساتذة بعد إغلاقها لأبوابها أو حدوث أي إختلالات بها، الأمر الذي يجعل من ضرورة التكفل يرجع الى الجامعات العمومية التي قد تجد نفسها في مأزق حقيقي.

2-4- التمييز الاجتماعي

تعتبر الجامعات الخاصة ملاذا للكثير ممن لم يتحصلوا على معدلات عالية تسمح لهم بالالتحاق بشعب الامتياز كالتطب ولصيدلة ومدارس التعليم

والتجارة، وهو أمر قد يجعل مبدأ تكافؤ الفرص يستطم بتكافؤ القدرات المالية للطلاب، حيث يستطيع أصحاب الثروة دراسة شعب وتخصصات يعجز عنها الكثير من الطلاب، وهو ما يشجع الطبقة ويخلق نوع من أنواع التمييز الاجتماعي.

■ خاتمة

بالرغم أن الاقتصاد الجزائري يحاول وبسرعة الانفتاح على اقتصاد السوق في أغلب القطاعات وبشكل متفاوت يبقى التعليم العالي يفتح على الاستثمار الخاص في مجال التعليم من خلال المؤسسات الجامعية الخاصة محتشما للغاية فلحد الآن لم يتعدى عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص في الجزائر ثلاث معاهد متخصصة واثنين في الطريق، وهو ما يؤكد تحفظ الحكومة الجزائرية لحد الآن على فتح هذا المجال من الاستثمار بشكل كبير، ويبقى مستقبل الجامعات الخاصة في الجزائر غامضا، فالظاهر أن الحكومة الجزائرية ترغب في تجربة بعض المعاهد وتقييمها قبل قرار تشجيع هذا النوع من الاستثمار من عدمه.

وعليه فتقييم مدى نجاح تجربة الجامعات الخاصة في الجزائر يحتاج بعض الوقت بعد صدور قانون الاستثمار في المؤسسات التعليمية لقطاع التعليم العالي في أواخر 2016.

ومع هذا فإننا ننصح بتشجيع المؤسسات المتوسطة والكبيرة في الجزائر بضرورة فتح جامعات خاصة يمكن لها أن توفر لها مخرجات من الطلبة يتواءم وطبيعة نشاط هذه المؤسسات ويجعل تكوينها مربح للجميع:

- فهو من جهة يقلل العبء المالي على الدولة.
 - يحقق مداخيل ضريبية للدولة.
 - يوفر مناصب شغل في قطاع التعليم العالي.
 - يوفر طلبة مؤهلين مباشرة للعمل في المؤسسات المعنية وفق خصائص ومتطلبات هذه المؤسسات.
- ومع ذلك يبقى فرض النظام والصرامة على الجامعات الخاصة أمر تتكفل به الدولة حتى يمكنه الجمع بين جدلية تعليم جيد واستثمار مربح.

الهوامش

¹قرار مؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2016، يحدد دفتر شروط تسليم رخصة انشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67 الصادر في 13 نوفمبر 2016.

²<http://iemdz.com/index.html#specialite>

³https://www.ensh.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=2035:el-watan-alger--institut-de-management-dalger--lancement-de-la-premiere-universite-privee-en-algerie&catid=95:presse-2015&Itemid=644

⁴<https://insag.edu.dz/types-evenements>